



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مشكلة الطاقة في الحوار العربي - الأوربي 1975 - 1995

اسم الكاتب: د. نور الدين هرمز، د. هيثم سطايجي، عصام شروف

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3935>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/17 18:17 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



مشكلة الطاقة في الحوار العربي - الأوربي 1975 - 1995

الدكتور نور الدين هرمز *

الدكتور هيثم سطايجي **

عصام شروف ***

(قبل للنشر في 20/11/2003)

□ الملخص □

انطلق الحوار العربي الأوربي منذ عام 1975، واعترضت مسيرته مجموعة من المعوقات والقضايا الخلافية بين الطرفين، والتي من أهمها ما يتعلق بإنتاج واستهلاك الطاقة، وفي هذا البحث استعرضنا هذا الموضوع بتحليل مفصل وقدمنا الاقتراحات المناسبة لتفعيل الحوار والتغلب على تلك المشكلة. وفي إطار هذا البحث قد تم معالجة أفكار أساسية تتعلق بتطورات الحاجة الأوربية للطاقة لخدمة اقتصادياتها، بالإضافة إلى السمات الرئيسية لأسواق الطاقة العالمية والمفاوضات العربية الأوربية وتأثرها بموضوع الطاقة، إضافة إلى عنوان هام هو الطاقة والبيئة، ومن تحليل تلك العناوين توصلت الدراسة لصياغة مجموعة من المبادئ المقترحة لتكوين سياسات نفطية عربيّة وتقديم رؤية مستقبلية لطبيعة تلك السياسات وآفاقها لخدمة عملية التنمية الاقتصادية العربية وبما يتفق مع مصالح الشركاء في الحوار (المجموعة الأوربية).

* أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

** أستاذ مساعد - كلية العلوم السياسية - جامعة دمشق - دمشق - سوريا.

*** طالب دراسات عليا - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سوريا.

The Problem of Energy and Arab-European Dialogue

Dr. Nour Eddin Hurmoz *
Dr Haytham Sataehi**
Isam sharrouf ***

(Accepted 20/11/2003)

□ ABSTRACT □

Since it started in 1975, the Arab-European dialogue has faced a number of problems, including disagreements over a number of issues, the most important of which relate to the production and consumption of energy. This study investigates this point of disagreement and seeks to settle it by providing appropriate suggestions that energize the dialogue. In the process, the study examines the European need for energy to serve the European economy; the general characteristics of international energy markets; and the effect of Arab-European dialogue on them; as well as energy and the environment. Finally, the study provides a number of suggestions aiming at the creation of a plan for future Arabic oil policies that serve both Arab economic interests and the interests of their European partners.

*Associate Prof, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Associate Prof, Institute Of Political Sciences Damascus, Syria.

***Postgraduate Student- Faculty Of Economics, Tishreen University, , Lattakia, Syria.

أهداف الدراسة:

- تتمثل أهداف هذا البحث في النقاط الآتية:
- 1_ دراسة موضوع الطاقة الذي يتمتع بأهمية خاصة بالنسبة للدول العربية المنتجة، والدول الأوربيّة المستهلكة، وذلك ضمن إطار الحوار العربي الأوربيّ.
 - 2 _ تحديد الشكل الأمثل لاستخدامات الطاقة (البترول العربي) لصالح التنمية العربيّة الشاملة.
 - 3 _ تحديد المشكلات الأساسية التي تعترض مسيرة الحوار العربي الأوربيّ من جانب إنتاج واستهلاك الطاقة، ووضع الحلول الناجعة لها.
 - 4 _ وضع رؤية مستقبلية شمولية لتطور واستمرارية الحوار العربي الأوربيّ بهدف تحقيق المصلحة المشتركة لكلا الطرفين من كل الجوانب وخصوصاً الطاقة.

مشكلة الدراسة وأهميتها بحثاً:

- 1_ يشكل النفط شريان الحياة للتقدم واستمرار النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، لذا فإنّ أزمة الطاقة، ناجمة عن فقدان التوازن بين أماكن وجود الثروات، ومناطق الاستهلاك.
- 2_ إن استبعاد النفط من الحوار العربي الأوربيّ كلياً نتيجة إصرار الجانب الأوربيّ على ذلك ليم مناقشته على الصعيد الدولي، أضعف الجانب العربي خلال جلسات الحوار.
- 3_ إنّ حاجات الاستهلاك تزيد بكثير عن الاكتشافات الجديدة، وأنّ طاقات الإنتاج توشك على أن تكون أدنى من الطلب، وأنّ اكتشاف آبار جديدة يتضاءل، لذا يجب البحث عن مصادر بديلة للنفط بحيث تعود بالفائدة على البلدان المنتجة والمستهلكة على حدٍ سواء.
- 4_ هناك معضلتين الأولى: معضلة التمويل العالمي للطاقة وهي معضلة أسعار، والثانية معضلة التكرير والاستفادة من القيم المضافة، يجب أن تُطرح على طرفي الحوار وصولاً لنتائج يتفق عليها.
- 5_ إن ارتفاع أسعار النفط قد حصل في وقت حصول التّضخم، ونتائج هذا الارتفاع على التّضخم، وتجيير هذا التضخم من قبل الغرب لمصادرة الأرباح النّفطية.
- 6_ إنّ انبعاث غاز الكربون الناشئ عن احتراق الطاقات الجوفية والمسبب للتلوث البيئي وارتفاع درجة حرارة الدفيئة، والرّسم البيئي المفروض من الجانب الأوربيّ على جميع مصادر الطاقة والذي هو كناية عن تحويل للربح غير المتفاوض عليه باتجاهها، كلها مشاكل يجب البت فيها وصولاً لنتائج مثمرة.

منهجية البحث:

- 1_ المنهج الوصفي التحليلي: وذلك باستعراض أهمية الطاقة في الحوار العربي _ الأوربيّ والذي كان مستبعداً عنه، وانعكاساته على كلا الطرفين فيما لو تمّ استدرجه في مناقشات الحوار.
- 2- المنهج الإحصائي: إذ تضمّنت الدراسة جداول وأرقام حول التطور في قطاع الطاقة، وتجاريتها والاحتياجات النفطية وغيرها...

مقدمة:

تعني أزمة الطاقة، على المدى البعيد، العبور التدريجي من النفط إلى مصادر أخرى للطاقة ويعني ذلك، بالنسبة للبلدان المصنعة، إبدال النفط بمصادر أخرى للطاقة المتوفرة بكميات كبيرة في أغلب البلدان الغنيّة أو التي بإمكان هذه البلدان إنمائها لديها، أما بالنسبة للبلدان العربيّة، فيعني ذلك العبور من المصدر الأساسي وشبه الوحيد للعائدات إلى مصادر أخرى لهذه العائدات، فأزمة الطاقة ناجمة عن فقدان التوازن بين أماكن وجود الثروات ومناطق الاستهلاك، كما وأن زيادة الحاجة إلى الطاقة وارتفاع أثمانها ستشجّع في المدى البعيد، على ولادة مصادر جديدة للطاقة مسببه ضرراً للتنمية في المستقبل للبلدان المصدرة للنفط.

فالنفط يغطي 55% من الحاجات العالمية للطاقة وأن نصف موارده في البلدان العربيّة وأن المجموعة الأوربية تستورد أكثر من 70% من استهلاكها من الطاقة وأن 65% مورده من البلدان العربية، فالبلدان العربية تنتج 36% من النفط في العالم (1976) وكميات كبيرة من الغاز (فقد غطت ليبيا والجزائر 18% من حاجات المجموعة الأوربية سنة 1978) (1).

فالبلدان العربيّة الخليجية بمفردها تنتج من النفط 13.504 مليون برميل يومياً من مجموع 66.602 مليون برميل هو مجموع إنتاج العالم من النفط، وتختزن في أعماق أراضيها من النفط الخام 464600 مليون برميل كاحتياطي، وهو ما يمثل 45.8% من احتياطي العالم عام 1995 (2)

أما إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي بمفردها من الغاز الطبيعي فقد بلغ 98.6 بليون متر مكعب عام 1995 وهو يمثل 4.3 من الإنتاج العالمي للغاز وتقدر احتياطياتها من الغاز الطبيعي للعام نفسه 205 ترليون م3 تشكل 14.7 من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم (3) 0 ويصعب على الدول الصناعية الاستغناء عن تبعيتها للنفط العربي ففي عام 1993 استوردت الولايات المتحدة 23% من حاجتها النفطية من منطقة الخليج، وأوربا 50% واليابان 68% (4).

وتزايدت حاجة أوربا لنفط الخليج حيث وصلت عام 2000 إلىنسبه 65% من صافي واردات المجموعة الأوربية (5).

وانطلاقاً من تبعية المجموعة الأوربية للنفط العربي، يرى النفطيون والساسة الغربيون، أن بلدان العجز النفطي تجابه في مجال الإمدادات مسألتين متلازمتين هما:
تأمين تدفق الإمدادات، وهي مسألة استراتيجية وسياسية.

مستوى أسعار النفط الخام، وهو يطرح مسألة اقتصادية كما وأن التحالف الذي قامت به الدول المستوردة للنفط بزعامة الولايات المتحدة والمسمى بوكالة الطاقة الدولية، يعتبر أحد العوامل الحاسمة في مفارقات الحوار العربي- الأوربيّ وهذا يبرز مدى تطور مكانة النفط في حاجات البلدان الرأسمالية وإستيراداتها (6).

أزمة الطاقة:

لقد بلغ استهلاك العالم من النفط في عام 1975 نحو (6 مليار طن)، وكان متوسط استهلاك الطاقة للشخص الواحد لذلك العام حوالي 1.5 مليون طن نفط ويتوزع استهلاك الطاقة الأولية بين ثلاثة أقطاب أوربا التي تستهلك حوالي 3مرات أكثر من اليابان (914 مليون طن نفط مقابل 246) والولايات المتحدة التي تستهلك حوالي

مرتين أكثر من المجموعة الأوروبية أي 1718 مليون طن نفط، ويشكل النفط والغاز الطبيعي، المستورد والمحلي ثلثي الطاقة الإجمالية المستهلكة، ولا تتعدى الكهرباء ذات المصدر النووي أكثر من 2% من الإجمالي والباقي يأتي من الفحم.

والتبعية للنفط المستورد من الخارج هي 100% تقريباً بالنسبة لليابان، و55% لأوروبا، و45% للولايات المتحدة، وراودت العالم في بداية السبعينات من القرن العشرين فكرة وجود النفط بكميات كبيرة وبسعر متدني، ولم يرى أحداً ضرورة الاحتفاظ بالطاقة أو الحد من الاستيراد، وحتى عام 1973 لوحظ أن حاجات الاستهلاك تزيد بكثير عن الاكتشافات الجديدة وأن نسبة الاحتياطي/الإنتاج السنوي تنخفض، وأن طاقات الإنتاج توشك على أن تكون أدنى من الطلب، وأن اكتشاف آبار جديدة يتضاءل/، وكذلك تبين أن الاستثمارات الضرورية لاستخراج النفط في بحر الشمال هي 6-10 مرات أكثر من الاستثمارات المطلوب في حفر آبار الشرق الأوسط، وكذلك أكثر من 10-15 مرة بالنسبة لآبار أعالي البحار (7).

وإذا استبعدت الاعتبارات المتعلقة بالتكاليف، يقدر الخبراء الثروات النهائية من النفط بنحو 260 مليار طن منها حوالي 100 مليار طن فقط مبيّنه (8) ويستخلص الخبير الاقتصادي العربي نقولا سركيس من هذه المعطيات ثلاث استنتاجات: (9)

- 1- إن معضلة التمويل العالمي للطاقة هي في الواقع معضلة الأسعار.
 - 2- لدى الأخذ بعين الاعتبار للموانع الاقتصادية والتقنية التي تصطدم بها عملية إحلال مصدر للطاقة محل مصدر آخر، ولدى الأخذ بعين الاعتبار أيضاً لأهمية الإحتياطات النفطية غير المبيّنة، وإن أهم مصدر مكان النفط هو سيكون النفط 3- إن إبدال النفط بمصادر أخرى للطاقة، يُصار أحياناً إلى إهمال أن النفط ليس فقط مصدر طاقة بل هو أيضاً مادة أولية قيمتها الأساسية في البتروكيمياويات.
- لقد ارتفع الإنتاج السنوي من 3مليار طن عام 1978 إلى 4.5مليار طن 1990 ليعود إلى الانتقاص إلى 3.75 مليار طن عام 2000 (-16.6%) ثم إلى 2.5مليار طن عام 2020 (-44%) (10).
- وإذا انطلقنا من استهلاك قدرة 3مليار طن 1977 واعتمدنا زيادة سنوية قدرها 3% نصل إلى استهلاك 4.41مليار طن 1990 ويعني ذلك أن العرض استوفى الطلب عام 1990، فيما عدا بالطبع وقوع أحداث غير منتظرة (كأحداث إيران مثلاً 1979)، ومع زيادة 3% سنوياً يرتفع الطلب إلى 5.92 مليار طن لعام 2000 في حين أن العالم سينتج 3.75مليار طن فقط وكان النقص عام 2000 بحدود ملياري طن هذه هي الأزمة بتداعياتها.

أوروبا والطاقة:

إن الصدمة النفطية الأولى عام 1973 هي التي كشفت عوامل التكامل بين ضفتي المتوسط وأطلقت الحوار العربي الأوربيّ، وسرعان ما أدرج النفط الذي هو صلب اهتمامات الجانبين في عداد الموضوعات المحرمة فعشية هذه الصدمة كان استهلاك بلدان المجموعة الأوروبية للطاقة يتركز على حوالي 60% على مستورداتها من النفط (بريطانيا 46%، ألمانيا 45%، بلجيكا 56%، فرنسا 62%، إيطاليا 80%)، 90% من هذا النفط المستورد صادرة من البلدان العربيّة وتطور التوجهات الأساسية لدول المجموعة الأوروبية حول محورين: العرض والطلب.

1- طلب الطاقة :

أ- تحديد معدل النمو على الأمد الطويل للاستهلاك الداخلي 3.5% في السنة بدل 5% وتعيين الأهداف الخاصة لاقتصاد الطاقة بحسب الظروف وبأقصى سرعة ممكنة.

ب- وبخط مواز لتطور الطاقة الذرية، يصار إلى تشجيع استهلاك الكهرباء بشكل تدريجي، حتى يصبح بمقدور هذه الطاقة، أن تمثل 35% من مجمل استهلاك الطاقة لعام 1985 (25% عام 1973)

2- عرض الطاقة: انقاص التبعية للطاقة المستوردة إلى حوالي 40% (63% عام 1973).

أ- المحروقات الصلبة: الاحتفاظ بشكل مطلق بمستوى إنتاج المجموعة من الفحم الحجري (175 إلى 180 بليون طن عام 1985)، زيادة إمكانيات استيراد الفحم من بلدان العالم النامي (35-40 مليون طن عام 1985) رفع إنتاج اللينيت والترب إلى 30 مليون طن

ب- الغاز الطبيعي: تطوير إنتاج المجموعة الأوربية ليصل من 195-225 مليون طن لعام 1985، التثبيت من استيراد بين 95-115 مليون طن من بلدان العالم النامي.

ج- الطاقة الذرية: امتلاك حقل مجمعات عام 1985، تستطيع قوتها أن تقدم حوالي نصف إنتاج المجموعة من الكهرباء

د- الطاقة المائية والحرارية الجوفية: إعداد أو تطوير المواقع المائية والحرارية الجوفية حتى تستطيع المساهمة 43 مليون طن من مجموع الطاقة.

هـ- النفط: حصر استهلاك النفط حيث يمكن إبداله اقتصاديا بمصادر أخرى للطاقة، تطوير إنتاج الدول الأعضاء في بحر الشمال للوصول إلى مستوى 180 مليون طن عام 1985 كحد أقصى، انقاص الاستيراد من بلدان العالم النامي إلى ما بين 420-470 مليون طن، أي حوالي 30% من الحاجات الإجمالية للطاقة (61% عام 1973) أو 70-72% من استهلاك النفط (97% عام 1973).

و- مصادر أخرى للطاقة: التأكد بواسطة سياسة البحث والتطوير التكنولوجي، أن الطاقة ستستعمل على وجه أفضل، وأنها، على الأمد الطويل، ستبدل بمصادر جديدة للطاقة، نشرت المجموعة الأوربية 1976/1/16 تقريراً حول سياسة المجموعة، التي تتناول أهداف عام 1985 وفي هذا التقرير تعتبر " اللجنة أن التوقعات التي تتناول الطاقة والموضوعة عام 1974 لا يبدو أنها تتيح المجال للوصول إلى مستوى 40% من التبعية عام 1985 وأن مستوى 50% يبدو أكثر واقعية، لذا أعيد طرح موضوع التبعية بقوة للأسباب الأساسية التالية:

(11)

1- الأفضليات الجديدة المعطاة للصراع ضد الركود الاقتصادي، والتضخم والبطالة

2- التأجيلات الطارئه بفعل البرامج الذرية.

3- تباطؤ معين في وتيرة استغلال الآبار النفطية في بحر الشمال.

أما فيما يخص استهلاك الأسرة الإقتصادي الأوربية في حال نموها اقتصاديا نمواً معتدلاً إزداد سنة 1990 بنسبة 5% عما كان عليه في عام 1979 أي 1300 مليون طن مقيماً نفطاً، وفي عام 2000 وصل إلى 1600 مليون طن

(12)

وبيين لنا الجدول رقم (1) ميزان الطاقة في الأسرة الأوربية 1978-1990 بما يعادل مليون طن من النفط.

(الجدول رقم 1)

المصدر	إنتاج داخلي			استيراد			استهلاك خام		
	78	أ/90	90ب	78	أ/90	90ب	78	أ/90	90ب
محروقات جامدة	172.8	194	175	25.6	57	55	203.2	251	230
نفط	64.5	147	145	470.0	497	470	541.7	644	515
غاز طبيعي	135.1	130	130	30.8	121	120	163.4	251	250
طاقة نووية	38.3	204	160	-	-	-	28.3	204	160
غيرها	32.7	39	40	2.7	4	5	35.4	43	45
المجموع	433.4	714	650	529.1	679	650	972.0	1393	1300

المصدر: جلنار النمس، الحوار العربي الأوربي والقضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية العدد 110 لعام 1981 ص 96. من الجدول السابق نرى التغيرات في المخزون، تفسر الفروقات المتوقعة بين مجموع العمودين الأولين والعمود الثالث وأمام هذه الوقائع، قدّم مصدرو النفط الخام عام 1977 (485 مليون طن) أي 50 % من الاستهلاك الخام للطاقة، وأكثر من 92 % من الاستهلاك الخام للنفط، والبلدان المصدرة الأساسية هي كما مبينه في الجدول رقم(2).

الجدول رقم(2) صادرات النفط إلى المجموعة الأوربيّة (1977)

البلد	السعودية	إيران	العراق	ليبيا	الكويت	النيجر	أبوظبي	أوريا الشرقية	الجزائر	قطر	النروج	بلدان أخرى	المجموع	مجموع البلدان العربيّة
حجم الصادرات نحو المجموعة الأوربيّة (مليون طن)	148.9	77.9	47.8	39.3	30.3	29.6	25.2	21.2	17.3	8.5	7.0	32.5	485.6	316.2
النسبة % للمستوردات الاجماليه النفطية لبلدان المجموعة	30.7	16.0	9.8	8.1	6.2	6.1	5.2	4.6	3.5	1.7	1.4	6.7	100.0	65.2

المصدر: د. بشاره خضر، مجلة شؤون عربيّة، العدد 6، لعام 1981 ص 138.

من الجدول السابق نلاحظ: الحجم الكبير لواردات المجموعة الأوربية النفطية من جهة وأرجحية البلدان العربيّة في تزويد المجموعة الأوربية بالطاقة من جهة أخرى. وفيما يختص بواردات وصادرات المنتجات النفطية، وهي بوضع متوازن 40مليون طن (عام 1985) فإنها ذات قيمة هامشيه لأنها لا تمثل سوى 8% من الاستهلاك الخام للنفط.

أوروبا أمام شريكها المميز... العالم العربي:

لقد ولد الحوار مع أزمة الطاقة، ولكن ما هي حصة الطاقة في هذا الحوار 000؟ فالنفط يغطي أكثر من 55 % من حاجات العالم للطاقة، وتستورد بلدان المجموعة الأوربية حوالي 60% من استهلاكها الإجمالي من

الطاقة ومن هذه المستوردات هناك 63% من البلدان العربيّة وأهم من ذلك هناك أكثر من نصف إحتياطي النفط في العالم يتركز في العالم العربي كما يظهره الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3)

احتياطي النفط في العالم العربي و%بالنسبة للاحتياطي العالمي		
البلد	الاحتياطي (مليون برميل)	%بالنسبة للاحتياطي العالمي
أبو ظبي	30.000	4.67
البحرين	250	0.03
دبي	1.300	0.02
العراق	32.100	5.00
الكويت	66.200	10.31
المنطقة المحايدة	6.480	1.01
عُمان	2.500	0.39
قطر	4.000	0.62
السعودية	165.700	25.82
الشارقة	16	0.0
سوريا	2.080	0.32
الجزائر	6.300	0.98
مصر	3.200	0.49
ليبيا	24.200	3.78
المغرب	0.125	-
تونس	2.300	0.35
المجموع	346.726.125	54.04
المجموع العالمي	641.608	100.00

المصدر: أويل اند غاز جورنال، ك1 1978 0

ولا يحتفظ العالم العربي 65% من إحتياطي النفط العالمي فحسب بل يؤمن أيضاً حوالي 32% من الإنتاج العالمي الفعلي كما يبينه الجدول رقم(4)

الجدول رقم (4) الإنتاج النفطي العربي بالنسبة للإنتاج العالمي

البلد	أبو ظبي	البحرين	دبي	العراق	الكويت	المنطقة المحايدة	عُمان	قطر	السعودية	الشارقة	سوريا	الجزائر	مصر	ليبيا	تونس
	2.41	0.09	0.60	4.16	3.16	0.70	0.53	0.80	13.00	0.04	0.28	2.10	0.18	3.41	0.16

المصدر: أويل اند غاز جورنال، ك1 1978 0

أما فيما يتعلق بالغاز فتزداد أهميته بصورة كبيرة فبعض المنتجين العرب كليبيا والجزائر تمون بعض بلدان أوروبا بالغاز الطبيعي حيث غطى هذان البلدان عام 1978 نحو 18% من إجمالي مستوردات دول المجموعة الأوربية من الغاز وارتفعت هذه النسبة ووصلت عام 1990 لحوالي 40% كما يحتفظ العالم العربي بحوالي 14.72% من الاحتياطي العالمي (13) ويوضح لنا الجدول رقم(5) تقديرات احتياطي الغاز الطبيعي في البلدان العربية و% بالنسبة للاحتياطي العالمي (ملايين كم3)

الجدول رقم(5) تقديرات إحتياطي الغاز الطبيعي في البلدان العربية و% بالنسبة للإحتياطي العالمي (بملايين كم3)

البلد	الاحتياطي	%
أبوظبي	20.000	0.79
البحرين	7.000	0.27
دبي	1.600	0.06
العراق	27.80	1.11
الكويت	31.300	1.25
المنطقة المحايدة	5.000	0.19
عُمان	2.000	0.07
قطر	40.000	2.59
السعودية	93.900	3.75
سوريا	1.500	0.06
الجزائر	105.000	4.19
مصر	3.000	0.11
ليبيا	24.200	0.96
المغرب	30	-
تونس	6.000	0.23
المجموع	268.320	14.72
المجموع العالمي	2.502.010	100.0

المصدر: د. بشاره خضر، مجلة شؤون عربيّة، العدد6 لعام1981 ص141 0

ويعد مضي سبع سنوات على الأزمه النفطية الأولى (1973-1980) هبطت درجة تبعية أوروبا في مجال الطاقة، من نسبة 64.3 عام 1973 إلى نسبة 54.3% عام 1980 ويوضح لنا الجدول رقم(6) درجة تبعية أوروبا في مجال الطاقة درجة التبعية في مجال الطاقة بين عامي 1973-1980 (%)

الجدول رقم(6)

البلد	بلجيكا	الدانمارك	المانيا	فرنسا	اليونان	إيرلندا	إيطاليا	اللوكسمبورغ	هولندا	بريطانيا	الدول العشر
1973	88.0	99.6	56.5	79.6	-	84.4	84.3	99.6	22.0	53.1	64.3
1980	85.7	98.6	57.5	79.1	84.1	76.8	87.3	99.5	7.2	6.3	54.3

المصدر: د.بشاره خضر، أوربا وبلدان الخليج العربيّة، الشركاء الآباء، مركز دراسات الوحدة العربيّة، أيلول 1993، ص199

وفي عام 1985 لم تكن حصة النفط من الاستهلاك النهائي للمجموعة الأوربية إلا بنسبة 53% كما وُقِّصَ حصة النفط من مجمل الطاقة على نسبة 40% وحصة النفط المستورد على نسبة 33% 0

- خفض استهلاك الطاقة بنسبة 20% بين عامي 1995/86
- الحفاظ على حصة الغاز الطبيعي نحو 20%
- رفع حصة المحروقات الصلبة إلى 22% من الواردات
- قصر حصة الوقود السائل في الإنتاج الكهربائي على نسبة 15%
- إسهام الطاقات القابلة للتجديد إسهاماً متصاعداً

وفي عام 1990، ظلَّت المجموعة الأوربية أكبر مستورد عالمي للنفط، إذ ظلَّت تستورد حوالي (8م ب ي)، كانت تؤمن لها نسبة 80% من استهلاكها (14). وبلغت واردات المجموعة الأوربية 387.72 مليون طن، أي بزيادة قدرها 2.6% عن العام 1989 أما بالنسبة إلى مصادر النفط الخام المستورد فجرى عليها تعديلات بعد أزمة الخليج الثانية 1990 فزادت صادرات الاوبيب إلى السوق الأوربية بنسبة 35% وهذا يعني أن 62% من إجمالي الواردات من خارج السوق الأوربية المشتركة، وتراجعت الواردات من العراق والكويت تراجعاً ملحوظاً (- 30.6%)، (-33.8%) على التوالي غي أن الواردات من الإمارات العربيّة والسعودية وليبيا زادت بمقدار (+16.4%)، (+6.6%)، (+21.2%) على التوالي.

الجدول رقم(7) واردات السوق الأوربيّة المشتركة (بملايين الأطنان)

المنتجات النفطية	النفط الخام	الطاقة	إجمالي الواردات	
				1990
				العالم
192.8	405.7	824.7	1816.6	
106.9	359.7	612.7	1093.4	خارج السوق الأوربية
35.5	175.1	224.8	260.7	البلدان العربيّة
13.4	65.7	79.2	81.6	مجلس التعاون الخليجي
18.4	43.2	27.3	14.4	نسبة البلدان العربيّة من إجمالي السوق الأوربية %
				1989
				العالم
185.2	338.5	781.0	1746.2	
104.5	345.2	588.7	1051.2	خارج السوق الأوربية
36.3	175.1	224.8	261.0	البلدان العربيّة
13.9	66.6	80.6	82.8	مجلس التعاون الخليجي
19.6	51.7	28.8	14.9	نسبة البلدان العربيّة من إجمالي السوق الأوربية %
				1988
				العالم
180.5	.371	746.5	1657.4	
102.5	318.0	542.0	1013.2	خارج السوق الأوربية
38.9	155.9	206.9	240.7	البلدان العربيّة
14.5	56.0	70.7	72.5	مجلس التعاون الخليجي
21.6	42.0	27.7	14.5	نسبة البلدان العربيّة من إجمالي السوق الأوربية %

1987					
العالم	1614.2	764.8	3802	191.9	
خارج السوق الأوربية	975.2	537.0	313.5	108.5	
البلدان العربية	247.7	213.4	161.5	41.2	
مجلس التعاون الخليجي	82.0	79.7	62.6	17.0	
نسبة البلدان العربية من إجمالي السوق الأوربية %	15.3	27.9	42.5	21.5	
1986					
العالم	1578	765.1	377.8	192.3	
خارج السوق الأوربية	951.7	534.3	316.1	103.4	
البلدان العربية	253.1	220.8	173.9	38.8	
مجلس التعاون الخليجي	102.5	271.0	83.7	16.7	
نسبة البلدان العربية من إجمالي السوق الأوربية %	16.0	28.9	46.0	20.2	

المصدر: د. بشاره خضر، الشركاء الآباء، مرجع سبق ذكره، ص 202 .

ولكن تطور التبادلات النفطية الأوربية العربية من حيث حجمها يظل أمراً مضللاً، إذ إننا إذا نظرنا إلى قيمة هذه التبادلات نجد أن الصادرات النفطية باتجاه السوق الأوربية قد هبطت من قيمة إجمالية قدرها 80 مليار \$ عام 1980 إلى 31 مليار عام 1985 ثم إلى 28 مليار \$ عام 1987 أما عام 1990 فلم تصل التبادلات النفطية العربية - الأوربية (من نفط ومنتجات نفطية) إلى 27.6 مليار \$.

السمات الرئيسية لأسواق الطاقة العالمية :

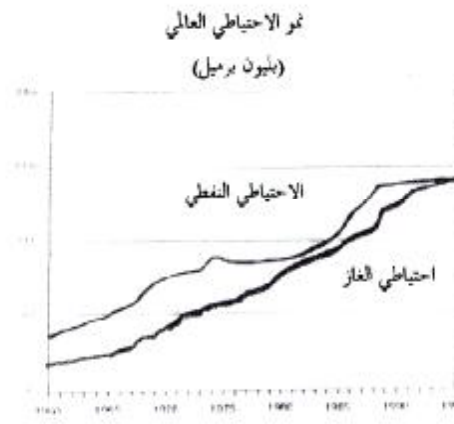
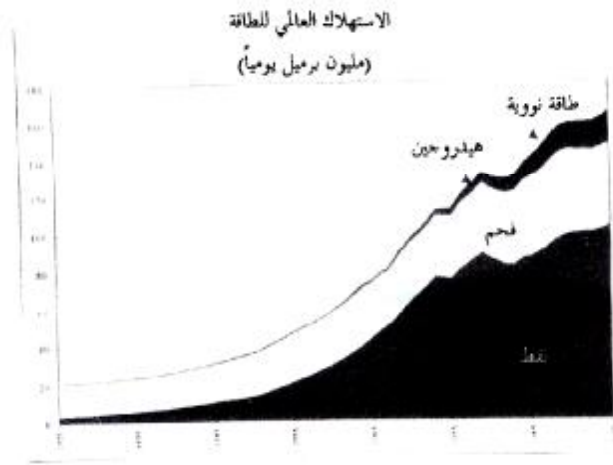
1- وفرة مواد الطاقة مما يحد من أية مخاوف من التزود بهذه المواد، ويشير الخبراء النفطيون إلى أنه لا أساس من الصحة للمخاوف التي تقلق الكثيرين حول قلة مصادر الطاقة ونضوبها بل على العكس من ذلك تزايد جميع أنواع الطاقة بأكثر من تزايد الطلب حيث ارتفعت الإحتياجات المؤكدة للبلدان العربية من النفط من 156 بليون برميل عام 1960 إلى 636 بليون برميل عام 1995 (15) كما وقر التقدم التكنولوجي إمكانيات إنتاجيه أكبر، وبتكاليف أقل، والنتيجة هي: 1- مزيد من التنوع في المناطق المزودة للطاقة لذا لا توجد أية مخاوف بشأن التزود بالطاقة خاصة أن البلدان العربية النفطية جاهزة للتعويض عن أي نقص في تزويد الأسواق العالمية.

2- المزيد من التنوع في المناطق المستهلكة: حيث برزت البلدان النامية كالبلدان المستهلكة للنفط بكميات كبيرة ومنها بلدان آسيا التي تزايد طلبها على البترول في حين أن البلدان الأوربية أصابها نوع من ركود الطب على الطاقة فمثلاً " إن النمو في استهلاك البترول في بلد متوسط الاستهلاك مثل الهند - كوريا الجنوبية أكبر مم هو عليه في جميع بلدان الإتحاد الأوربي " (16)

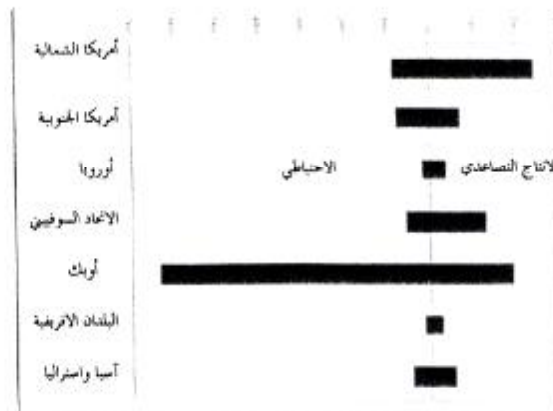
3- آفاق نمو قوي بأسعار معقولة حيث سيتم نمو مستديم للطلب مع ما يقابله من زيادات في التزويد بالطاقة ولا يتوقع حدوث أي تقلبات كبرى في الأسعار وذلك بسبب استمرار التقدم المحرز في استخدام الطاقة واستخراج موادها.

لقد قامت البلدان العربية بتصدير نفطها بمعدل 3.5 مليون برميل للإتحاد الأوربي وحصلت على مداخيل بلغت 25 بليون \$ عام 1996، وبالمقابل جمعت الدول الأوربية من الضرائب حوالي 90 بليون \$ وهذه الضرائب تجعل من المنتجات الصناعية الأوربية أقل منافسه في الأسواق، ووصلت الصادرات العربية من الغاز الطبيعي لأوروبا ما

نسبته 83%، فخط الغاز الذي يربط الجزائر بإيطاليا وحده زاد حصتها إلى 37% عام 1995 مقابل 25% عام 1990.



الإنتاج النفطي التصاعدي والاحتياطي لعام 1990
(بليون برميل)



المصدر: عبد العزيز العبدالله التريكي، دور النفط في تنمية العلاقات العربية الأوروبية، ندوة بروكسل 9-11/2/1997

تجارة الطاقة العربية - الأوربيّة :

الجدول رقم (8)

صادرات النفط العربي إلى البلدان الأوربيّة: (... برميل باليوم)

1995	1990	1985	
3603	4061	3309	الإجمالي
1815	1694	1141	مجلس التعاون الخليجي
1788	1933	1627	الدول العربيّة المتوسّطيه

الحصّه الأوربيّة وبالمئه من صادرات النفط العربي:

22.5	27.7	36.1	الإجمالي
13.7	16.6	19.5	مجلس التعاون الخليجي
63.1	72.9	77.1	الدول العربيّة المتوسّطيه

ب- صادرات الغاز العربي إلى البلدان الأوربيّة: (بليون سم3)

1995	1990	1985	
38.1	28.8	21.2	الإجمالي
-	-	-	مجلس التعاون الخليجي
36.6	208.8	21.2	الدول العربيّة المتوسّطيه

نصيب أوربا وبالمئه في صادرات الغاز العربي:

82.9	80.5	82.0	الإجمالي
-	-	-	مجلس التعاون الخليجي
93.4	88.5	92.8	الدول العربيّة المتوسّطيه

المصدر: د. عبد العزيز العبدالله التركي، دور النفط في تنمية العلاقات الاقتصادية العربيّة الأوربيّة، ندوة بروكسل

9-11/2/1997، ص 252

العلاقات التجاريه بين العرب والبلدان الأوربيّة:

أ- الواردات من الدول الأوربيّة (بليون \$)

1994	1990	1985	
53	43	38	الإجمالي
21	15	15	مجلس التعاون الخليجي
30	23	18	الدول العربيّة المتوسّطيه

الحصة الأوربيّة وبالمئة من إجمالي الواردات العربيّة :

الإجمالي	30.4	29.2	33.6
مجلس التعاون الخليجي	23.2	21.3	24.8
الدول العربيّة المتوسطة	40.7	39.3	43.0

ب- الصادرات إلى الدول الأوربيّة : (بليون سم3)

	1985	1990	1994
الإجمالي	38.1	43.7	37.6
مجلس التعاون الخليجي	13.8	12.4	11.8
الدول العربيّة المتوسطة	19.4	27.4	25.2

حصة أوروبا في إجمالي صادرات العرب الكلبة :

الإجمالي	32.8	28.0	23.2
مجلس التعاون الخليجي	21.9	13.4	11.9
الدول العربيّة المتوسطة	48.9	58.0	14.3

المصدر: د. عبد العزيز العبدالله التريكي، دور النفط في تنمية العلاقات الاقتصادية العربيّة الأوربيّة، ندوة بروكسل 9-11/2/1997، ص 253.

التطور في قطاع الطاقة للدول العربيّة

	1980	1985	1990	1995	
الإحتياطي النفطي (بليون برميل)	340	408	628	646	
مجلس التعاون الخليجي	327	306	463	466	
الدول العربيّة المتوسطة	38	37	61	64	
إحتياطي الغاز (بليون سم3)	15684	18207	25795	32505	
مجلس التعاون الخليجي	10106	13126	17356	22545	
الدول العربيّة المتوسطة	4775	4041	5100	6244	
الإنتاج النفطي (مليون برميل باليوم)	20.1	10.1	16.7	18.4	
مجلس التعاون الخليجي	13.8	5.8	10.8	13.5	
الدول العربيّة المتوسطة	3.7	2.8	3.5		
إنتاج الغاز المسوق (بليون سم3)	53.5	96.6	143.9	174.5	
مجلس التعاون الخليجي	32.6	48.3	71.7	92	
الدول العربيّة المتوسطة	19.7	47.4	68	79.1	
صادرات النفط (مليون برميل باليوم)	18.3	9.2	14.7	16.4	
مجلس التعاون الخليجي	13	5.8	10.2	13.2	
الدول العربيّة المتوسطة	2.8	2.1	2.7	2.8	
صادرات الغاز (بليون سم3)	11.1	25.9	35.8	46	
مجلس التعاون الخليجي	2.6	3	3.2	6.8	
الدول العربيّة المتوسطة	8.5	22.9	32.6	39.2	

المصدر: د. عبد العزيز العبدالله التريكي، دور النفط في تنمية العلاقات الاقتصادية العربيّة الأوربيّة، ندوة بروكسل 9-11/2/1997، ص 254.

الطاقة والمفاوضات العربية - الأوربية:

إن ارتفاع أسعار النفط قد حصل في وقت حصول التضخم (1974)، ونتائج هذا الارتفاع على التضخم، كانت محصورة إلى حد كبير، كما يبينه الجدول رقم(9).

الجدول رقم(9)

تأثير ارتفاع سعر النفط الخام على أسعار أهم عناصر الطلب لدى مختلف البلدان (%)					
البلد	المعطيات	الاستهلاك الخاص	الطلب الداخلي الإجمالي	التصدير	الإنتاج العام
الولايات المتحدة (أ)	0.2	0.2	0.2	0.3	0.2
اليابان	0.5	0.5	0.5	0.8	0.5
بريطانيا	0.4	0.4	0.4	1.2	0.6
فرنسا	0.4	0.4	0.4	0.9	0.4
إيطاليا	0.6	0.6	0.6	1.1	0.6

(أ) النفط المستورد فقط

المصادر: - ذي أويل ستويشن، إيكونوميك أوتلوك، كانون الأول، 1973، ص18.

-الأزمة النفطية، الأيسرفاتور، العدد 67 كانون الأول 1973، ص28.

وهكذا لا يكون التأثير المباشر لهذا الارتفاع على مؤشر الاستهلاك إلا بين 0.2% للولايات المتحدة و1.2% لبريطانيا. وتقوم البلدان الغربية بتحميل البلدان المصدرة للنفط مسؤولية التضخم، لكن هذا التضخم يقوم الغرب وبصوره هادفه ومخططة وبدرايه كامله، بجعله وسيلة لمصادرة الأرباح النفطية فمثلاً بلغت زيادة تكاليف مستوردات الإمارات العربية المتحدة بين عامي 1974/73 حوالي 75% من ألمانيا الغربية، و234% من إيطاليا. مشكله أخرى كان من المفترض إدراجها في المفاوضات العربية - الأوربية ألا وهي مشكلة التكرير، فهناك ثمه مفارقه صارخه، فالبلدان العربية التي تؤمن 32.3% من إنتاج النفط العالمي لا تكرر سوى جزء بسيط جداً منه، أي 3.49% وذلك وفق ما يظهره الجدول رقم(10).

الجدول رقم (10)

قدرة البلدان العربية على التكرير والنسبه المئوية بالنسبة للطاقة العالمية 1979/1/1			
البلد	عدد المصافي	الطاقة على التكرير بالبرميل	%
أبو ظبي	1	15.000	0.02
البحرين	1	250.000	0.32
العراق	7	168.000	0.21
الإردن	1	30.000	0.03
الكويت	5	712.000	0.91
لبنان	2	53.000	0.06

0.01	10.500	1	قطر
0.62	487.332	3	العربية السعودية
0.018	142.857	1	اليمن الجنوبي
0.28	223.040	2	سوريا
0.15	122.400	3	الجزائر
0.32	251.000	4	مصر
0.17	137.100	5	ليبيا
0.19	72.000	2	المغرب
0.03	26.000	1	السودان
0.04	34.000	1	تونس
3.49	2.735.059	40	المجموع
100.00	78.289.132	-	القدرة العالمية الإجمالية

المصدر: د. بشاره خضر، الطاقة والحوار العربي الأوربي، شؤون عربية، العدد 6 لعام 1981، ص 154.
وإذا كانت طاقة التكرير في البلدان العربية عند حدودها الدنيا، فلأوروبا، على العكس، طاقة فائضة عن معدل الاستعمال الضعيف نسبياً (62%)، ولقد كانت الطاقة الوطنية الجاهزة في بلدان المجموعة الأوربية 855 مليون طن عام 1976، وفي حين أن النفط الخام الذي أستعمل كان 528 مليون طن أي معدل الاستعمال 62% فقط عام 1976

وتأسست مجموعة عمل "تكرير" في بداية عام 1976 من قبل "لجنة الطاقة" مبادرة من فرنسا، وانتهى الخبراء في آذار 1977 إلى حلول، منها العودة إلى "اللجنة" والمجلس الأوربي "وأوصت اللجنة بإيقاف إنشاءات جديدة بشكل كامل، وتعطيل 140 مليون طن من الطاقة السنوية، أي 16.5% من الطاقة الإجمالية الموجودة، بهدف جعل معدل الاستعمال نحو 80% عام 1980 ومن المستبعد عملياً، فيما عدا الاتفاق على ذلك، أن تقبل أوروبا أن يبيعه العرب منتوجاتهم المكررة، وتقوم اللجنة بإجراءات تهدف للحد من المستوردات الخارجيه إلى السوق المشتركة لضمان أرباح كافية للاستثمارات.

لذا من المهم جداً أن تطرح معضلة التكرير على طرفي الحوار للوصول إلى نتائج متفق عليها، لأن البلدان العربية لا تقبل الاستمرار ببيع نفطها خاماً تاركَةً لأوروبا الاستفادة من القيم المضافة وهذا ما يقلق أوروبا كثيراً

سياسة أوروبا الطاقية بعد حرب الخليج الثانية :

لقد فشلت كل المحاولات الأوربية لوضع سياسه طاقية مشتركة وتنفيذها قبل وقوع الأزمة النفطية الأولى (1973)، ولكن بعد هذه الأزمة أظهرت المجموعة الأوربية نوعاً من تضافر الجهود حيال مخاطر التبعية (اشترك 8 دول أوربية في الوكالة الدولية للطاقة التي أنشئت عام 1974)، وفضلت فرنسا عدم الانتماء إليها (17).
وفشل المحاولات السابقة سببه غياب التعاون بين البلدان الأوربية والذي يعود بالدرجة الأولى لاختلاف الموارد، واختلاف وسائل التدخل المعتمدة في كل بلد وتباين تعريفها لمصالحها من حيث الأمن الطاقى وتضارب وجهات النظر التي تحكم السياسات الطاقية لكل دولة من دول المجموعة الأوربية.

إذاً كانت ردود فعل الدول الأوربيّة حيال الصدمة النفطية الأولى (1973) مشتتة ومتباينة حيث سعى بعضها لعقد اتفاقات ثنائيّة مع البلدان العربيّة المنتجة للنفط (إيطاليا) والبعض نَمّ الطاقات البديله كالطاقة النووية وغيرها (فرنسا) والبعض لجأ لرفع إيرادات التصدير من أجل الحصول على الموارد اللازمة لمواجهة غلاء الواردات النفطية من دون مواجهات تذكر (ألمانيا).

والعمل المشترك في مجال الطاقة بدأ في آذار من عام 1987 حيث أُنفق على القيام بحركة مؤلفه من مرحلتين تتم تحت إشراف الهيئة: وضع لائحته بالعقبات القانونيه والتقنيه والضريبيه التي تعترض سبيل توحيد الأسواق الطاقية، واختيار التدابير الكفيله بتدليل هذه العقبات.

ونقطة الانطلاق الأولى تكمن في رفع القدرة التنافسيه لدى الاقتصاديات الأوربيّة عن طريق تخفيض كلفة الحصول على الطاقة، وذلك بإلغاء ثلاث أنماط من الحدود: (18).

الحدود التقنيه: تتمثل بعدم كفاية البنى التحتية الطاقية في حقول الاستقبال (أنابيب نفطية، أنابيب غازية، خطوط نقل كهرباء 100 الخ)، والتخزين والنقل والتوزيع وكذلك توجد عقبات تقنيه أخرى مثل وجود بعض القواعد التشريعيه والمعايير التقنيه المختلفه.

الحدود الضريبيه: تعتمد المجموعه الأوربيّة على معدلات شديده التباين في الرسوم على القيمه المضافه: فالرسوم المفروضه على الغاز الطبيعي والكهرباء تتراوح بين صفر% في بريطانيا و22% في الدانمارك.

كما أن الفوارق في الرسوم المفروضه على إنتاج الوقود تختلف إختلافاً كبيراً لأن وقعها على سعر مبيع الليتر الواحد من البنزين يختلف 62% في بريطانيا إلى 75% في إيطاليا. 0

الجدول رقم(11) وقع الرسوم على المنتجات النفطية في المجموعه الأوربيّة (1990) (النسبه المئوية من الرسم)

البلدان	بلجيكا	الدانمارك	فرنسا	المانيا	إيطاليا	إسبانيا	البرتغال	إنكلترة
بنزين	65.4	69.1	74.2	63.1	75.0	63.0	67.8	61.9
ديزل	46.4	0.0	55.2	50.8	60.5	48.8	52.3	52.8
زيوت خفيفه	14.5	62.0	34.2	24.4	69.7	36.4	51.1	6.5

المصدر :د. بشاره خضر، الشركاء الأبعاد، مرجع سبق ذكره، ص207.

ولوضع حد بين هذه الفروقات الكبيرة اقترحت الهيئة ما يلي:

تقارباً في معدلات الرسوم على القيمة المضافة بالنسبه للغاز والكهرباء.

بالنسبه إلى رسوم الإنتاج، تحديد مبلغ معين تصل قيمته الدنيا إلى (337) ليكو لكل 1000 ليتر من البنزين الحاوي على الرصاص) و(287 للخالي من الرصاص) وقيمته العليا إلى 495 و445 على التوالي.

الحدود المؤسسانيه: المقصود بها مختلف أشكال المساعدات الماليه (للصناعات الفحميه مثلاً) والاتفاقات الخاصة مع الصناعه الكهربائيه (إسبانيا -ألمانيا) واعترفت الهيئة بصعوبة الإلغاء السريع لهذه العوائق التي تعيق حرية المنافسة ولكن بعد قيام أوروبا الموحدة 1992 زالت هذه العوائق.

لذا كانت الهيئة تحاول التوفيق بين أهداف ثلاثه: توفير الضمانات للتموين، الحفاظ على قواعد التنافس والشفافيه، وحماية البيئه. وفي غياب السياسه الطاقية المشتركه، ظلّت إهتمامات المجموعه الأوربيّة تتمحور حول عدم استقرار الأسواق النفطية فكان التحدي بعد حرب الخليج الثانيه 1990 بالنسبه لأوروبا يكمن بالسعي لإيجاد حل موضوعي لحالة عدم الاستقرار المذكور تتمثل بالعمل على: وجود عنصر ردهي قوامه تكوين المخزونات

الاستراتيجية على مستوى مقبول عنصر تشجيعي يرمي إلى تحفيز اقتصاديات الطاقة وتحسين فعاليتها استخدامها عنصر رقابي على الأسواق عبر تعزيز الشفافية وقواعد المنافسة عنصر إقناعي مؤد للثقة قوامه تكثيف الحوار بين المنتجين والمستهلكين وعلى الرغم من ذلك، فسر النفط يظل بشكل عاملاً خارجياً إلى حد كبير، إذ يلعب دوراً توجيهياً بالنسبة إلى الأسعار الأخرى، ويحدد معطيات المنافسة بين النفط ومصادر الطاقة الأخرى. لذا كان على أوروبا أن تبلور سياسته خارجيه مشتركة تجاه البلدان المنتجة للطاقة.

الطاقة والبيئة :

إن انبعاث غازالكربون الناشئ عن احتراق الطاقات الجوفيه هو من أهم الاسباب المسؤولة عن ازدياد مفعول الدفيئه، فبرزت ظاهرة المياه الساحليه الملوثة وازدادت سخونة المناخ على الكرة الارضيه فما كان على المجتمع الدولي سوى الإسراع بالعمل لتفادي هذه الظواهر المرعبه. فتم عقد العديد من المؤتمرات الدولييه حول هذه الظواهر كمؤتمر إستوكهولم 1972 وجنيف 1979 وريو ديجينرو 1992...

غير أن وعي الجميع بحدّة المشكله لم يوجد توافقاً عاماً على وسائل مواجهتها فلم توافق الولايات المتحده وهي تنتج (23% من كمية الغاز الكربوني التي تُبث في العالم) على أيّ مسّ بصناعة الفحم القويه لديها أما السوق الأوربيّه (13% من كمية الغاز الكربوني) فقد قررت ومنذ تشرين الثاني 1990 أن تثبّت كميه الغاز الكربوني المنبعثه بسببها عام 2000 على المستوى الذي كان عليه عام 1990، وذلك من خلال تشجيع مصادر الطاقة القليله التلويث فكان الرسم البيئي أحد وسائل هذه السياسه.

ويبين لنا الجدول رقم(12)، كميات بث غاز الكربون في السوق الأوربيّه المشتركه حسب مصدر الطاقة

لعام 1990

الجدول رقم(12)

مجموع دول السوق	نفائات	غاز	فحم وغيره من طاقات جوفيه	نفط	كمية غاز الكربون(ملايين الأطنان)
3042.3	6.1	603.1	1077.5	1355.5	
100.0	0.2	19.8	24.4	44.6	نسبة غاز الكربون %
85.4	0.2	18.0	35.4	42.8	النسبه % من الاستهلاك

المصدر: د. بشاره خضر، أوروبا وبلدان الخليج، الشركاء الأبعد، مركز دراسات الوحدة العربيه، بيروت 1993، ص220

الجدول رقم (13) بث غاز الكربون بالإعتماد على الطاقة عام 1990

البلدان	بلجيكا	الدانمارك	المانيا	اليونان	إسبانيا	فرنسا	إيرلندا	إيطاليا	لوكسمبورغ	هولندا	البرتغال	إنكلتره	السوق المشتركه
غاز الكربون (مليون طن)	112.0	53.1	1005.0	73.7	210.7	365.7	30.8	402.4	12.5	157.3	39.9	579.2	3042.3
النسبه المئويه	3.7	1.7	33.0	2.4	6.9	12.0	1.0	13.2	0.4	5.2	1.3	19.0	100.0

المصدر: د. بشاره خضر، أوروبا وبلدان الخليج، الشركاء الأبعد، مركز دراسات الوحدة العربيه، بيروت 1993، ص220.

والواقع أن هذا الرسم قد فرض على جميع مصادر الطاقة الغير قابله للتجديد، لكنه فرض بأشكال متفاوتة فكان أرفع على الفحم (\$15) على ما يعادل برميل النفط عام 2000) مما هو على النفط (\$10) والغاز الطبيعي (\$7) والكهرباء (\$5) وتطبيقه سيتم بصوره تدريجيه، هكذا انتقل هذا الرسم بالنسبة إلى النفط من (\$3 عام 1993) إلى

(10 \$ عام 2000) ويصار للتعويض عنه بتخفيض الضريبة على مداخيل الشركات أو أرباحها بحيث لا يؤدي فرضه إلى تفاقم العبء الضريبي.

ومن الصعب كبح عملية بث غاز الكربون إذا بقيت أسعار الطاقات منخفضة أو بقيت متقلبة فالبلدان المستهلكة ليسوا على استعداد لتقديم البدائل الطاقية، أما الصناعيون يرون أنه من غير الحكمة اعتبار الفعاليه الطاقية للمعدات التي يصنعونها من جملة أولوياتهم (19)، وبالتالي فالرسم البيئي يدفع بالتقدم التقني باتجاه المزيد من الاعتدال في استهلاك الطاقة.

فمشروع الرسم البيئي أثار انزعاجاً شديداً في الاوساط الصناعية وتم تقييمه بصوره سلبية، من جانب البنك الدولي والوكالة الدوليه للطاقة وبلدان الاويبيب وخصوصاً بلدان الخليج العربي.

فالبنك الدولي يشكك، في تقرير له حول التنمية في العالم 1992، أتى به على ذكر مشروع السوق الأوربيّ المشتركه (الرسم البيئي) بفعالية هذا الرسم، ويشير إلى أن من الممكن أن تكون الإعفاءات من نصيب الصناعه الثقيله " الامر الذي يؤدي لإفراغ الحوض على تخفيف بث الغاز الكربوني من جزء من معناه وإلى تفاقم التجاوزات المرتبطه بالرسم على الطاقة عوضاً عن تخفيفها " ، وبالتالي يرى البنك ضرورة البدء بإلغاء المساعدات الماليه التي تقدم لإستهلاك الطاقة (والتي تصل 250مليار \$ في العالم) من أن يصار لفرض رسوم جديدة. لكن البلدان المنتجة للطاقة عارضت معارضةً شديده هذا الرسم وخصوصاً بلدان الخليج العربي حيث تمّ التطرق إلى موضوع هذا الرسم في الإجتماع الذي عقد في أيار عام 1992 بين مجلس التعاون الخليجي والمجموعه الأوربيّيه، وأشار الخليجيون إلى أن النفط ينوء تحت أعباء رسوم باهظة في حين أن الفحم يتلقى المساعدات، وأن المجموعه الأوربيّيه تنذرع بالبيئه من أجل إيجاد وسائل أخرى لرفع عائداتها، لكن فرض الرسم البيئي على النفط من شأنه أن يصار إلى:

- خفض صادرات البلدان الخليجييه بنسبة 15% خلال عقد فادم من الزمن في حين كانت التوقعات تشير إلى ارتفاعها بنسبة 45%

- فلقد بلغت الرسوم المفروضه على المنتجات النفطية في البلدان الأوربيّيه (الإثني عشر) متوسط قدره 56\$/ب أي 3.1 أضعاف المتوسط الملحوظ خلال السنه نفسها من قبل البلدان المصدرة والذي بلغ 17.92 \$ للبرميل ولقد ازدادت حصة الرسوم من السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي في البلدان المصنّعه ومنها دول المجموعه الأوربيّيه إذا انتقلت حصة الرسوم من سعر البنزين بين عامي 1990-1992 من 58% إلى 77.2% في فرنسا ومن 48.7% إلى 72.2% في ألمانيا ومن 61.4% إلى 76.1% في إيطاليا مقابل انتقالها من 36.7% إلى 46.4% في اليابان، ومن 11% إلى 23.9% في الولايات المتحدة.

- هذه المداخيل المترتبة على الرسم البيئي وصلت في بلدان المجموعه الأوربيّيه وحدها إلى حوالي 200مليار \$ بين عامي 2000/93 لذا تعتبر البلدان المنتجة خصوصاً دول الخليج هذه المبالغ بمثابة " تحويل غير متفاوض عليه " لقسم من ريعها المنجمي بإتجاه البلدان المستهلكة التي بمقدورها أن تستخدم هذه الموارد الجديدة في إنتاج طاقات منافسه.

الجدول رقم (14) تطور الرسم البيئي (إيكو/طن) (بالايكو) عام 1993

نفط	ديزل/ تدفئه	غاز	فحم	خشب متفحم	زيوت
17.3	17.3	15.4	19.9	21.1	18.0
السنة الأولى					

59.9	70.5	66.2	51.3	58.3	57.5	السنة الأخيره
------	------	------	------	------	------	---------------

المصدر: د. بشاره خضر، الشركاء الأبعاد، مرجع سبق ذكره، ص 223 0

ولكن ينبغي على بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تتجنب أثناء معارضتها فرض الرسم البيئي الوقوع في خطأين - **الأول**: التجاهل التام للمشكلة العامه التي هي مشكلة تدهور أوضاع البيئه وحساسية الرأي العام الشديده تجاه هذه المسأله، فيجب على بلدان الخليج أن تبرهن للرأي العام العالمي أن البيئه هي أيضاً من القضايا التي تعنيها وتهمها وإلا ستقوم وسائل الإعلام الغريبه بتجيير الرأي العام العالمي ضدها وستجعل منها كبش محرقه، وستحمّلها مسؤوليه التلوث البيئي في العالم. **والثاني**: هذا الرسم الجديد يؤول لإعادة توزيع الربح النفطي بين البلدان المنتجة والمستهلكة، وإذا كان رسم البيئه يرمي لجعل النفط أعلى ثمناً بغية التخفيف من إستعماله فبوسع البلدان الخليجيه في إطار تركيز نقدها لهذا الرسم أن تعمل على حماية مصالحها، فتزيد من أسعار نفطها (بفرض نوع من الرسم البيئي من فوق) الأمر الذي يؤدي إلى إحداث المفعول ذاته

قضية الطاقة والحوار العربي الأوربيّ:

ولد الحوار من أزمة الطاقة بعد استخدام سلاح النفط، الذي كان بمثابة المحرك الرئيسي للحوار، ومسألة الطاقة من القضايا التي من المفترض أن تكون في صلب مناقشات الحوار، وجرى تجنبها، لا بل من الأهميه بمكان عدم تغييبها، كونه تفرض وجودها بقوة، فأوربا تعاني من مشكلة خطيره، ليست أسعار النفط، وإنما نقص النفط بحد ذاته، إذ أن احتمالات استهلاك النفط في البلدان الأوربيّيه، مرتبطت بفرضيات التنمية الاقتصادية الموضوعه في هذه البلدان.

ولقد فسرت مسألة تجنب القضية النفطية عن مناقشات الحوار العربي - الأوربيّ بالأسباب الآتية:

أ - معارضة الولايات المتحدة للحوار مثل (دعوة نيكسون لمؤتمر واشنطن في شباط 1974، وإنشاء الوكالة الدوليّة للطاقة (ت 1974) التي اعتقد الامريكيون أنها ستتيح المجال لأطلسية، ليس فقط الطاقة بل أيضاً مجمل برامج أبحاث "العالم الحر" (20)، وخاصة الابحاث النووية. والأوربيّيون رأوا أنه من الأفضل عدم الركض وراء بيض المزارع، طالما أنّ بإمكانهم الاتفاق مع الدجاج (21) أي سعوا لاتفاق شامل ومباشر مع المنتجين (22).

ب- الاختلاف بين الدول الأوربيّة حول القضايا المتعلقة بالطاقة فلمواجهة مسألة مضاعفة أسعار النفط أربع مرات نرى أنّ أوربا تحركت بشكل متباين، وكشف الاختلاف في موقف كل طرف من المشاركين في مجال التبعيّة فيما يتعلّق بالطاقة وكذلك التباين في معدلات النمو الاقتصادي لديهم. وهذا يدلّ على غياب سياسة نفطية وطاقتيّة مشتركة.

ج- تأكيد الشركات النفطية المتعدّدة الجنسيات على دورها كوسيط بين البلدان المنتجة والمستوردة.

ففي عام 1972 تساعلت أوربا عن أمن التّموين أي انتظام نقله، وهذا النّقل في خطر، والأمر يتعلّق بموقف البلدان المصدرة نفطها ولم يكن هناك بلد عربي قد لجأ لتأميم نشاطات الإنتاج على أرضه، إذ إنّ الهمّ الأولي، تمثّل بتسويق النفط وتنمية مبادلاتها الاقتصادية مع البلدان المستهلكة.

ب- العرب مهتمون بإطالة حياة آبارهم النفطية - مصدر الثروة - ويسعون لتقويم هذه الآبار، وزيادة أسعار النفط لدفع العرب ليأخذ إجراءات تشقيفة فيما يتعلق بالطاقة.

ج- العرب يرغبون بإنتاج ما هو ضروري لتمويل مشاريعهم التنموية؛ إذاً لماذا تراكم "الفوائض" في اقتصاديات تعاني من "عجز حقيقي في الاستيعاب أو الإنفاق" (23).

فالحوار كان بإمكانه أن، يدرس ويدقق نقاط عدة منها: آ- مراقبة أكثر على نشاطات الشركات النفطية المتعددة الجنسيات إي وجود تنظيم جديد للسوق البترولية؛ تكافؤ شروط المزاحمة بين الشركات؛ بيان بالاسعار لدى المنتج والمستهلك؛ تأمين شفافية السوق النفطية، ولكن حكومات الدول الاعضاء عملت منذ 1977 على تقديم معلومات محدودة إلى اللجنة وبشكل منتظم حول تطور أسعار النفط الخام وحول أسعاره بعد التكرير وأسعاره لدى المستهلك.

ب- تهمين موجودات الطاقة خاصة الاحتياطات النفطية والغازية الهائلة في بلدان الأوبك والبلدان العربية ولتأخذ حالة الغاز المرافق حيث يشير أحد الخبراء العرب لذلك بقوله: "في اللحظة التي يرسم فيها خطر نقص كبير في الطاقة عند عام 1985 ليس أقل من كمية 120 مليون متراً مكعباً في السنة من الغاز المرافق ستبقى مشتعلة في بلدان، الأوبك دون فائدة تجنيها هذه البلدان، وهذا الرقم يعادل 110م طناً من النفط إي ما يعادل الاستهلاك السنوي لفرنسا من النفط.

كما أنة إذا بقي الغاز المرافق المنتج سيستمر بالاشتعال هدرأ، وإذا كانت مشاريع التصدير للغاز المرافق كما للغاز الطبيعي من هذه البلدان تكاد تكون متوقفة تماماً فهي لسبب جوهري يكمن في إرادة الدول المصنعة بالحصول على طاقة رخيصة وترفض القبول بدفع ثمن الغاز الذي يغطي التكلفة، ويغطي أجراً معقولاً للاستثمارات المطلوبة(24).

فهذا مجال جديد يستطيع الحوار العربي الأوربي أن يعطي من خلاله نتائج مهمه لمصلحة العرب حيث الغاز المحروق يذهب هدرأ، وكذلك فهو لمصلحة أوروبا حيث سيرتفع معدل حاجتها من الغاز المستورد من 10% إلى 25% خلال عشر سنوات (25)

وهناك الاستثمارات النفطية تدخل في إطار التعاون العربي الأوربي حيث إن تكلفة البحث عن النفط وإستخراجة أصبحت معروفة حيث إن 80% من هذه التكاليف إنفقت في البلدان المتقدمة التي كان إحتمال إكتشاف النفط فيها خفيف، والتكاليف باهظة حيث إنة يوجد 480.000 بئر تم حفرها، والتقيب فيها في أمريكا منذ فترة الاربعينات، وحتى 1975 لم تقدم سوى 154 مليارمياً من الاحتياطي النفطي في حين أن 2000 بئر فقط حفرت في المشرق العربي أظهرت وجود احتياطي 500 مليارمياً، فالنسبة هنا 780/1.

نتائج البحث :

إنّ الدول الاوربية تحمّل البلدان العربيةالمصدره للنفط التضخم الحاصل في بلدانها وتقوم بتجييره وبصوره هادفه ومخططة وبدراية كاملة بجعله وسيلة لمصادرة الارياح النفطية. إنّ مشكلة الطاقة متولده عن فقدان التوازن بين أماكن وجود الثروات ومناطق الاستهلاك.

العائدات العربية الضخمة المتأتيه من النفط ستعود بالوالب على الدول العربية النفطية إذا لم تستخدم بالشكل الأمثل إذ أنها ستشجع في الغرب على ولادة مصادر جديدة للطاقة مسببةً نقصاً في تمويل التنمية في المستقبل في البلدان المصدرة.

إنه بدون سياسة جادة للطاقة فإن احتمالات توازن العرض والطلب النفطية ستصاب بإختلال كبير بسبب نقص العرض ولن يكون بالامكان تجنبه، والمشكلة التي على أوريا مواجهتها في المدى المتوسط والطويل لن تكون مشكلة سعر النفط بل مشكلة نقصه (أو انقطاعه).

لقد بلغت الإحتياجات المقدره في (ك 2 1993 حوالي 635مليار برميل) تمتلك البلدان العربية 62.4% من إجمالي النفط العالمي إضافة إلى 25578مليار م3 من الغاز الطبيعي إي 21% من الإحتياجات المحققة وقد تراجعت حصتها من الصادرات النفطية من 45.2% عام 1980 إلى 26.6% عام 1985 قبل أن تعود فتنصاعد بسرعه لتصل نسبة 38% عام 1992، أي (15.4 م ب ي)، أما صادراتها من الغاز الطبيعي فقد تضاعفت وتزايد أكثر بين عامي 1980-1992 إذ انتقلت من نسبة 5.9% إلى 13.4% من المبيعات.

6- لكن المداخيل وأسعار البلدان النفطية لم تتبع الخط نفسه فإذا كان سعر البرميل يرتفع من \$2.7 عام 1973 إلى 11.4 عام 1974 ثم 34.3 عام 1981 ووصل عام 1993 إلى \$18 أي ما قيمته الفعليه 5.8 \$ للبرميل (1974= سنة الأساس) وقد انعكس هذا الإلتخفاض على المداخيل، إذ أن المداخيل هبطت في مجمل البلدان العربية من 217.15 مليار \$ عام 1980 إلى 55.8 مليار عام 1986 ثم إلى 98مليار عام 1992 علماً أن بلدان الخليج إستأثرت بثلثي هذه المداخيل، إذاً هناك تبعيه أوربيّة للواردات النفطية وهناك تبعية الاقتصاديات العربية تجاه الربيع النفطي.

المقترحات :

أن تقوم البلدان العربية النفطية باستخدام الوسائل التقنية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة التي توفر إمكانيات إنتاجية أكبر وتكاليف أقل، والعمل بكل الوسائل الممكنة لامتلاكها وتصنيعها وتوطينها في بلدانهم للاستغناء عن خدمات الغرب في هذا المجال.

إشراف أكثر دقة على نشاطات الشركات النفطية المتعددة الجنسيات، ويفترض هذا الأمر إعادة تنظيم جاد للسوق النفطي من حيث الإنتاج والاستهلاك ليكون سوق منافسة ويتمتع بالشفافية الكاملة.

إجراء تقييم ملحق الطاقة الكامنة وعلى وجه الخصوص، الاحتياطي النفطي والغازي الهائل لدى بلدان الأوبك والبلدان العربية وباقي البلدان على طريق النمو.

أن تقوم البلدان العربية باستخدام مداخلها النفطية بتمويل مشروعاتها التنموية وإلا لماذا الفوائض النفطية في اقتصاديات تعاني من عجز حقيقي في الاستيعاب أو الإنفاق؟.

العمل على استخدام واستثمار الغاز المرافق للنفط والمحترق بلا فائدة استخداماً أمثل بما يعود بالفائدة على الطرفين (الدول المنتجة والدول المستهلكة).

فيما يخص معضلة التكرير، فالحوار العربي الاوربي لم يقدّم إلا القليل من الاحتمالات السارة، وهذا يتطلب من البلدان العربية النفطية طرح معضلة التكرير مستقبلاً وبكل الجدية التي تستحق، إذ ليس هناك من سبب يجعل العرب يستمرون ببيع نفطهم في حالته الخام تاركين لاوربا إمكانية الحصول على المزيد من القيم المضافة.

الخاتمة:

إنّ ما يسمى اصطلاحاً مشكلة الطاقة في الحوار العربي الاوربي يظهر كإشارة إنذار لبعض المعضلات الكبرى لزمنا: تصاعد مدوّخ في الاستهلاك، وميزة وجود نهاية لمخزون الطاقة الجوفية أو على الأقل للمخزون الذي بالإمكان العمل به بسعر معقول، ورغبة بعض الدول الفقيرة باستعمال جزء هام من هذا المخزون كوسيلة لإجبار البلدان الغنية لمواجهة المظالم التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

لقد شعرت أوربا بقساوة الازمة النفطية التي مرّت بها (1973) وهي التي عملت من النفط الخادمه الامينه وتوّجته ملكاً على الطاقة كونه يمكن استخدامه في مجالات عدة (تدفئه المنازل، صنع الكهرباء، تغذية الكيمياء وتشغيل المصانع وغيره) وليست هناك من طاقة أخرى يمكن استخدامها بمثل هذه الشموليه، ولكن كان لأزمة النفط حسنه أنها نكّرت بالميزة المنتهيه للأبار النفطية، وبضرورة إيجاد طاقات بديله قادره على أخذ مكان النفط في مدة قصيره نسبياً.

إذاً: وضعت مشكلة الطاقة شريكين، البلدان المنتجة والمستهلكة له وجهاً لوجه، لذا ما يفترض هو أن الطاقة يجب أن تصبح أحد محاور نظام التعاون العربي - الاوربي المشترك. وهذه قضية هامة جداً ولا تصلح لتحل في نطاق قومي ضيق، وتفترض حلاً مستعجلة لا يجوز تركها تغوص في مفاوضات عالمية معروفة ببطئها وعدم فعاليتها.

ويقضي التعاون المشترك بين أوربا والعرب أن لا تكون في وضع الخصوم الساعين إلى حلول لمشكلات مستعجلة يواجهونها. بل في وضع شركاء في عالم يجب أن يبنى.

صحيح أنّ الأزمة النفطية 1973 قد باغتت الأوربيين، وقد كان البعض منهم قد توقع حدوثها، ولكن اتساعها (مضاعفة الاسعار النفطية أربع مرات) ولحظة حدوثها قد فاجأ أكثر من مراقب.

وفيما يخص مشكلة الطاقة الاوربية، فلن تجد لها حلاً مرضياً لها إذ استمرت الحرارة السياسية الضرورية لهذا الحل غائبة. وثمن الطاقة موجود في احتمال نموذج تعاوني مشترك أكثر بكثير مما هو موجود في حيزين جغرافيين متضادين.

المراجع :

-
- (1) إنظر: د. المنجي الصيادي، مجلة شؤون عربيّة، شهرية فكرية تصدرها وحدة المجالات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربيّة، العدد 9 تشرين الثاني لعام 1981 ص 256.
- (2) إنظر: د. محمد صالح المسفر، الإتحاد الأوربيّ وأبعاد مشاريعه المتوسطة، ندوة بروكسل 9-11/2/1997 ص 128.
- (3) إنظر: د. صالح المسفر، مرجع سبق ذكره، ص 128.
- (4) إنظر: حسن جوهر، المستقبل العربي: شهرية فكرية يصدرها مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، العدد 211 أيلول لعام 1996 ص 47.
- (5) إنظر: د. بشارة خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربي، الشركاء الأبعاد (بيروت مركز دراسات الوحدة العربيّة) 1995 ص 203.
- (6) إنظر: فوزي الجوده، أوروبا الجديد والعرب، دمشق 1983 ص 53.
- (7) إنظر: د. بشارة خضر، النفط والحوار العربي الأوربيّ، مجلة شؤون عربيّة العدد 6 لعام 1981 ص 132.
- (8) إنظر: د. بشارة خضر، النفط والحوار العربي الأوربيّ، مجلة شؤون عربيّة العدد 6 لعام 1981 ص 132.
- (9) إنظر: النفط، الغزارة بسعر مرتفع - مجلة لوفيل أوبسرفاتور 14/4/1979 ص 48.
- (10) إنظر: د. بشارة خضر، النفط والحوار العربي الأوربيّ، مرجع سبق ذكره ص 133.
- (11) إنظر: د. بشارة خضر، النفط والحوار العربي الأوربيّ، مرجع سبق ذكره ص 137.
- (12) إنظر: جرنار النمس، مجلة شؤون فلسطينيه، العدد 110، لعام 1981 ص 96.
- (13) إنظر: د. بشارة خضر، النفط والحوار العربي الأوربيّ، مرجع سبق ذكره ص 141.
- (14) إنظر: د. بشارة خضر، الشركاء الأبعاد، مرجع سبق ذكره ص 200.
- (15) إنظر: عبد العزيز العبدالله التريكي، دور النفط في تنمية العلاقات العربيّة الأوربيّة، ندوة بر وكسل 9-11/2/1997 ص 246.
- (16) إنظر: عبد العزيز العبدالله التريكي، مرجع سبق ذكره، ص 248.
- (17) إنظر: د. بشارة خضر، الشركاء الأبعاد، مرجع سبق ذكره ص 207.
- (18) إنظر: د. بشارة خضر، الشركاء الأبعاد، مرجع سبق ذكره ص 207.
- (19) إنظر: لوموند الفرنسيه 25/8/1992
- (20) CFLeditorial du MONDE Leuropeamericaine en marcher 1-2 juin 1975
- (21) Frank de bond " Europe. lambrequin et le petrol" in le Soar)Brielle's 1-2 November 1974
- (22) Bihar et N aim KHADER: Cries enerqetique et dialogue euro – arable institut des pays en developpement Lou vain –La-Nerve 1976 p. 210
- (23) Michechatelus:Strategies pour le Money-Orient colman- Levy Paris 1979
- (24) Nicolas Sarkis " Lecrise de L energie et le prix du petrol" LEMonde Diplomatique mars 1979 p.1
- (25) inLioubomir Mihailovviitch: op cit.p 117.